جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

العدد الخامس والثمانين/ السنة الواحدة والخمسون
شوَّال – ١٤٤٢هـ / حزيران ١/٦/٢٠٢١م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الخامس والثمانين السنة: الواحدة والخمسون شوَّال – ١٤٤٢هـ / حزيران ٢٠٢١م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أَيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأَنبار/العراق
الأُستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أَحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور كلود فينتز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أَحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتورة أَسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أَحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: أ.د.لقمان عبدالكريم ناصر – مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

أ.م.د.أَسماء سعود إدهام – مقوم لغوي/ اللغة العربية

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإِلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

CC BY

إنشاء المصرف الأَوَّل في الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة 1791-1812م

أحمد محمود علو السامرائي *
إدريس نامس دحام الدوري**
فؤاد قحطان رجب الدوري***

تأريخ التقديم: 2020/4/2 تأريخ القبول: 2020/5/10

المستخلص:

عندما وصل الأوربيين إلى أَمريكا نهايات القرن الخامس عشر الميلادي قاموا باستغلال الثروات الطبيعية هناك وفرضوا انظمتهم الاقتصادية الصارمة على المستعمرين الأوربيين, ولاسيَّما بريطانيا التي فرضت نظاماً اقتصادياً على مستعمراتها هناك, فقد منعت من إصدار العملة وتصدير أي منتج واستيراده دون الحصول على مرسوم ملكي يخول القيام بذلك, ونتيجةً لهذه السياسة أَعلنت المستعمرات البريطانية التمرد على التاج البريطاني عام 1775م بعد سلسلة من الأحداث, وقد خاضت المستعمرات الحرب ضد القوات البريطانية, إلاّ إن قوات المستعمرات لم تكن منظمة بشكل كافٍ فضلاً عن افتقارها إلى التمويل إذ لم يكن لدى الثوار الوسائل المالية الكافية للتمويل, وعلى الرغم من ذلك انتصرت الثورة وبرزت الحاجة إلى إِنشاء مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها القيام بتنظيم أُمور الولايات المُتحدة الأمريكية الاقتصادية, وقد أوكل الرئيس الأمريكي جورج واشنطن هذه المهمة إلى الكسندر هاملتون الذي أعد تقريراً اقترح فيه انشاء مصرف وطني وأرسله إلى الكونجرس الأمريكي يوم 14 كانون الأول عام 1790م وقد درس

* استاذ مساعد / قسم التاريخ/ كلية التربية / جامعة سامراء.
** مدرس / قسم التاريخ/ كلية التربية / جامعة سامراء
*** مدرس/ المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين/ وزارة التربية/جمهورية العراق

الكونجرس الأمريكي هذا المقترح وأقره بعد مناقشات مطولة استمرت لأسابيع في يوم 8 شباط 1791م, وباشر المصرف أول أعماله في 21 كانون الأول 1791م, في فيلاديلفيا برأس مال قدره (10) ملايين دولار وقد اقتصرت أعماله في البداية على اقراض الحكومة الأموال لتغطية نفقاتها وبنسب فائدة متفاوتة, ونتيجة لنشاط المصرف الاقتصادي تحول إلى مصرف مركزي من خلال سيطرته على تجهيز العملة وديون البلد.

لم يكن تأسيس المصرف ليمر دون معارضة فقد عده الكثير من ساسة البلد على أنه وسيلة من وسائل الهيمنة على مقدرات الدولة الاقتصادية وقد استندوا في تلك الآراء على ما تعانيه أُوربا من سلطة المؤسسات المالية هناك, وكان على رأس المعارضين توماس جيفرسون الذي كان يرى في المصرف حماية لسراق المال, وأراد جيفرسون ابقاء اقتصاد الولايات المُتحدة الأمريكية زراعياً كون إن الغالبية الساحقة من الشعب الأمريكي آنذاك يعتمد على الزراعة, ومن الجدير بالذكر إن مرسوم المصرف تم تحديده بعشرين عاماً, وعندما تسلم توماس جيفرسون رئاسة الولايات المُتحدة الأمريكية عام 1801م استمر بانتقاده للمصرف الوطني وقام بعدة محاولات لأجل اضعافه, ومع اقتراب تاريخ نفاذ صلاحية المرسوم قام المصرف بمحاولات تجديد المرسوم إلا إن تلك المحاولات باءت بالفشل بعد تصويت الكونجرس الأمريكي بفارق صوت واحد على عدم التجديد, على الرغم من كل التسهيلات المالية التي قدمها مؤيدي المصرف.

الكلمات المفتاحية: الولايات المُتحدة الأمريكية، المصرف الأول، حرب الاستقلال, جورج واشنطن.

المقدمة

بعد انتهاء حرب الاستقلال الأمريكية 1775–1783م تم الاعلان عن تأسيس الولايات المُتحدة الأمريكية, وانتخب جورج واشنطن أول رئيس لها عام

1789م وقد أُلقيت على عاتق الرئيس الجديد مهام كثيرة ومعقدة, كان أبرزها ايجاد نظام مالي ينظم عمل الحكومة ويساهم في التنمية الاقتصادية التي كانت احدى أهم دوافع الاستقلال عن بريطانيا العظمى, فضلاً عن إن الاقتصاد ابان حرب الاستقلال شهد مشاكل كبيرة كادت أن تجهض الثورة, ومن هذه المشاكل عدم وجود نظام مالي يستطيع القيام برفد المجهود الحربي بمتطلبات الاستمرار والنجاح, فجرت خلال أحداث الثورة تنظيمات اقتصادية عدة مثل فرض الضرائب والقروض وطباعة العملة, إلا إن تلك التنظيمات كان يشوبها الخوف والقلق كونها من الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة.

لم تُثني تلك المخاوف رجال الدولة آنذاك عن البحث عن نظام مالي تتمكن الدولة من خلاله القيام بالمهام الملقاة على عاتقها, فقام الاقتصادي الأمريكي الكسندر هاملتون بتقديم مشروع انشاء مصرف عام 1779م على غرار مصرف إنكلترا الذي تأسس عام 1694م, إلاّ إن ذلك المشروع لم يتم إنجازه بسبب ما لاقاه من معارضة كبيرة, فضلاً عن عدم قناعة أصحاب رؤوس الأموال باستثمار أموالهم بالمؤسسات المصرفية, وفي عام 1781م, وتحت ضغط الحاجة للتمويل قدم هاملتون مقترحه من جديد إلا إنه واجه صعوبات كثيرة حالت بينه وبين تنفيذ مقترحه, واستمرت محاولاته الرامية إلى انشاء مؤسسة مالية أمريكية تلبي متطلبات الحكومة الأمريكية, التي كانت تعاني من الضعف ولاسيما في عمليات التمويل, وبعد وضع الدستور الأمريكي الجديد عام 1784م في ولاية فيلاديلفيا, دخلت الولايات المُتحدة الأمريكية عهداً جديداً استطاع من خلاله الكسندر هاملتون انشاء أول مصرف وطني في الولايات المُتحدة الأمريكية تحت اسم مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول.

تم تقسيم البحث على مبحثين منفصلين, فقد اندرج المبحث الأول تحت عنوان: (المناقشات والآراء حول أهمية مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول), إذ لا يخفى على أي باحث في تاريخ الاقتصاد الأمريكي الصعوبة التي واجهت اقتراح تنظيم مصرف للدولة آنذاك, يأخذ على عاتقه القيام بواجبات الحكومة المالية والتزاماتها, ومن خلال مطالعتنا للكثير من المصادر المتعلقة بموضوع البحث وجدنا

أن مفهوم الاقتصاد الزراعي لا يزال يهمين على أفكار الكثير من ساسة الدولة آنذاك ولاسيما توماس جيفرسون الذي كان يعارض قيام مثل هكذا مؤسسة كونها تُعد امتداداً للأنظمة الاقطاعية التي كانت سائدة في أُوربا, أما المبحث الثاني فقد اندرج تحت عنوان: (عمليات وأنشطة المصرف الأول في الولايات المُتحدة الأمريكية), فبعد اقراره قام المصرف بالكثير من التنظيمات المالية في الدولة فضلاً عن شروعه بإنشاء فروع مصرفية تابعة له في مختلف الولايات الأمريكية وصولاً إلى اخفاقه في الحصول على مرسوم التجديد وتصفية أملاكه.

المبحث الأول

المناقشات والآراء حول أهمية مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول

1- تمهيد عن فكرة انشاء مصرف:

بعد دخول الدستور الأمريكي حيز التنفيذ عام 1788م دخلت ولاية نيوهامبشير "New Hampshire" ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الأمريكي كونها تضم تسعة أنهار وكانت تُسمى "أُم الأنهار" ضمن سلطة الدولة في 21 تموز 1788م لتصبح الولاية التاسعة, وكان ذلك بمثابة تامين الأُمة لأمنها الغذائي, وفي 30 نيسان 1789م تم اعلان جورج واشنطن "George Washington" أول رئيس للولايات المُتحدة الأمريكية, وفور توليه السلطة قام بعملية اختيار كابينته الوزارية, وكان السؤال الأهم هو من سيحصل على وظيفة وزير الخزانة؟ وبحسب بيشوب ويليام وايت "Bishop William White", الأخ غير الشقيق لـــروبرت موريس Robert "Morris", الذي كان مُشرفاً على الخزانة أثناء حقبة الكونفدرالية, فان واشنطن سأل موريس قائلاً: "ماذا سنعمل مع تلك الديون الثقيلة؟" فأجاب موريس بالقول: "أن هناك شخص واحد في الولايات المُتحدة الأمريكية يمكنه اجابتك, وهو الكسندر هاملتون "Alexander Hamilton", وأنا سأكون مسروراً إذا أعطيتني الفرصة لأُعلن

باسمك, عن مدى التزامي تجاهكم تحت أُمرته"[1], وكان موريس يعرف هاملتون جيداً من خلال مراسلته بصورة منتظمة, إذ إن هاملتون خدم تحت امرته في نيويورك جابياً للدخل القاري, ومع توصية موريس, عين واشنطن هاملتون ليصبح أول سكرتير للخزانة في الولايات المُتحدة الأمريكية, وتم تمرير قانون تأسيس الخزانة يوم 2 أيلول 1782م, وتسلم هاملتون مهامه يوم 11 من أيلول من العام نفسه أي بعد تسعة أيام من تمرير القانون[2].

2- مشروع المصرف

كانت الرؤية المستقبلية لكل من هاملتون ووزير الدولة آنذاك توماس جيفرسون "Thomas Jefferson" للولايات المُتحدة الأمريكية هي إن جيفرسون كان يفضل المجتمع الزراعي, وإن كل اعتقاده كان بأنه لإيجاد أُمة قوية يتطلب منا تأمين الغالبية العظمى من المزارعين المستقلين, وقرر جيفرسون بأن يكون المزارعين هم أسياد العمل, لأنهم بحسب اعتقاده هم الذين يجعلون الحياة أقرب إلى الله, ومن جانب آخر, فقد أشار وزير الدولة بأن نظام المصانع الأُوربية قد شجع الحكام على الاستبداد والسيطرة على العمال القليلي الأُجور, وإن معظم مراكز الانتاج في أُوربا كانت مصادر للفساد والفقر, ولذلك فان جيفرسون لم يكن يريد النظر إلى هذا الطريق كمسار للولايات المُتحدة الأمريكية, وظل يشك بالتمويل العالي والدين العام وكان يعارض المضاربين, وأصحاب الثروة من حاملي أسهم المصرف التي هي أساساً من أرباح الدين العام, وكان يرى بأن المصارف عبارة عن مقرضي أموال جشعين, وليس لهم أي مصلحة في الازدهار العام, وإن كل اهتمامهم كان في كيفية جمع المال[3].

---

(1) Broadus Mitchell, Alexander Hamilton The National Adventure, 1788-1804 New York, 1962, pp. 21-22.

(2) Ibid., pp. 22-23.

(3) Mansel G. Blackford and K. Austin Kerr, Business Enterprise in American History Boston, 1986, pp. 74-75.

على الرغم من إن هاملتون أدرك أهمية الزراعة بالنسبة الولايات المُتحدة الأمريكية, إلا إنه أرادها أن تتجه نحو الانتاج والصناعة من أجل الازدهار المستقبلي, وأعلن وزير الخزانة بأن الصناعة ستحرر الأُمة من الاعتماد على الخارج وستضعها على قدم المساواة مع الأُمم العظمى في العالم, وأشار إلى بريطانيا العظمى في هذا السياق, لأنه كان يرغب بأن يشجع هذا النموذج أمريكا في أقرب وقت ممكن, مُعتمداً في ذلك الروابط التجارية القوية بين الحكومتين[1], ويمكن لنا تلخيص برامج هاملتون في التقارير الثلاثة التي بعث بها إلى الكونجرس الأمريكي للموافقة عليها, والتي كانت تتضمن تقرير عن الدين العام, في تشرين الثاني عام 1789م, وتقرير عن البنك الوطني, في كانون الأول عام 1790م, وتقرير عن التصنيع, في كانون الأول عام 1791م.

عندما تولى هاملتون الوزارة, اكتشف بأن دين الولايات المُتحدة الأمريكية يبلغ أكثر من (54) مليون دولار, وإن ذلك الدين ناتج عن دفع رواتب الجنود خلال الثورة الأمريكية, ومع ذلك وبحلول عام 1790م, اشترى معظم التجار والمضاربين هذه الديون بقيمة أقل بكثير من قيمتها الحقيقية خلال الفترة الحرجة للعام 1780م, وكانوا يراهنون في ذلك الوقت على التحسن الذي سيوفر لهم امكانية الحصول على أرباح أكثر وشعر معظم المسؤولين الأمريكيين, ومن ضمنهم جيمس ماديسون "James Madison"حاكم فرجينيا, بأنه لا يمكن الدفع لملاك الديون الحاليين بنفس القيمة الاسمية, وأخذ هاملتون في تقريره على "الدين العام" بالوضع المقابل, وأعلن بأن الحكومة الوطنية ستدفع الدين العام, سواءً الخارجي أو المحلي, بالقيمة الاسمية, وكان فكرته للتمويل الكامل للدين الوطني بسيطة جداً, لأنه يعرف بأن الولايات المُتحدة الأمريكية ستحتاج إلى قروض كبيرة من المبالغ المالية لإنشاء قاعدة مالية للصناعة تشبه مثيلتها في بريطانيا, وإذا ما فشل في مواجهة كل التزامات الديون, فإن البلد لن يكون قادراً على جذب الاستثمارات المستقبلية, وعلى فرضية ديون

(1) Ibid., p. 75.

الولايات المُتحدة الأمريكية, كان هاملتون يحاول اظهار مدى قوة الحكومة الوطنية في السيطرة على الاقتصاد في كل الولايات الأمريكية[1].

جاء في التقرير عن المصرف الوطني, (والذي سيناقش لاحقاً تحت عنوانه الخاص), بأن هاملتون على قناعة بأن الاقتصاد الاستخراجي (ويقصد به مناجم الحديد والنحاس والفحم وغيرها) التجاري للولايات المُتحدة الأمريكية سيتطور, ودعا الحكومة الفيدرالية إلى تحفيز صعود التصنيع في الولايات المُتحدة الأمريكية, ولاسيما إنه كان يريد تعرفة لحماية المنتج المحلي لتحل محل تعرفة العائد والتي تم وضعها بالفعل, وادعى هاملتون بأنه إذا ما أرادت الحكومة الأمريكية الاستثمار في الصناعات الجديدة والتصنيع, فيجب عليها حماية الاستثمار في مراحله الأولية, ودعت وزارة الخزانة أيضاً الحكومة الأمريكية إلى دعم الطرق والقنوات, ولسوء الحظ, قتل هاملتون في مبارزة مع أرون بور "Aaron Burr" عام 1804م, ولم يعرف بأن معظم أفكاره حول التصنيع قد آتت ثمارها[2].

3- تقرير المصرف الوطني

تم إرسال تقرير هاملتون عن المصرف الوطني إلى مبنى الكونجرس الأمريكي يوم 14 كانون الأول 1790م, وكان ثمرة منطقية لتقريره عن الدين العام, وكان من المهم لهاملتون اعلام أعضاء الكونجرس الأمريكي والشعب بأهمية المصرف للاقتصاد الأمريكي, على الرغم من إن وزارة الخزانة كانت تدرك أن أغلبية الشعب لديها شكوك حول المصرف, كون إن الأغلبية كانت تعتقد بأن المصرف يخدم بالدرجة الأساس أصحاب الثروة, وفي الوقت نفسه, كانت تعمل في البلاد ثلاث مصارف فقط, وهي مصرف نيويورك "New York Bank", ومصرف ماساتشوستس "Massachusetts Bank"، ومصرف شمال "North BANK" الولايات المُتحدة الأمريكية[3].

---

(1) Raymond H. Robinson, The Growing of America: 1789-1848, Boston, 1973, p. 3.
(2) Ibid., p. 3.
(3) Broadus Mitchell, Op. Cit., p. 88.

ذكر هاملتون في تقريره عن المصرف الوطني, أهميته وفوائده, وبين كيف إنه سيزيد احتياطيات الذهب والفضة من خلال اصدار السندات وفحص تحويل الاعتمادات السيادية, وإن هذا التوسع النشط وانتاجية رأس المال للأُمة سيزيد من مقدرة المصرف على أن يصبح مؤسسة لثروة الأُمة, وأشار إلى إن سرعة استخدام الأوراق المالية المصرفية (البنكنوت) في التداولات سيسهل تجهيز النقود ودفع الضرائب, وسيكون المصرف أيضاً مُساعداً كبيراً للصناعة من خلال توفيره لرأس المال الضروري للنمو الاقتصادي[1], وأعلن هاملتون بأن مصارف الدولة عاجزة على تقديم نفسها كمحرك لتداولات تجهيز النقود, إذ إن المؤسسات المحلية لا تمتلك رأس المال الكافي ولا الثقة للقيام بواجبات والتزامات مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية المقترح[2].

ومن الجدير بالذكر, إن هاملتون مديناً لتقريره عن المصرف الوطني إلى آدم سمث "Adam Smith" الذي كتب في كتابه ثروة الأُمم عام 1776م, قبل أربعة عشر عام فقط قائلاً: "لم يكن تشريع مصرف إنكلترا, كمصرف عادي فقط, لكنه كان مُحركاً كبيراً للدولة, كون واجباته تتضمن, استلام الضرائب, ودفع الفوائد على الديون الحكومية, وتداولات العملة الحكومية المؤقتة, وقوائم الخصم في إنكلترا وفي بعض الأحيان في مصارف هامبورك وهولندا, إذ إن هذه العمليات المختلفة, ربما تكون واجباتها ملزمة أمام عامة الشعب, وبدون أي أخطاء من قبل المدراء, سيتم تداول الأوراق النقدية"[3].

وفي سياق مماثل عبر هاملتون في تقريره على المصرف الوطني قائلاً: "إني أعتبر مثل هذا المصرف ليس فقط مجرد قضية أملاك خاصة, ولكنه آلة سياسية

(1) Harold Syrett, The Papers of Alexander Hamilton, Vol. 8, Columbia University Press, 1965, pp. 218.
(2) Ibid., p. 219.
(3) Adam Smith, The Wealth of Nations, Edwin Cannan, Random House, Modern Library Edition, New York: 1937, p. 304.

كبيرة ومهمة للدولة, وستعطي المصارف العامة تسهيلات للحكومة في الحصول على المساعدات النقدية, والتي تتمثل بالديون, وسيساعد في بيع الأراضي العامة, وستستحصل الأرباح للحكومة وبالتالي سيكون لدينا عملة رسمية موحدة"[1].

عَد كُلاً من هاملتون وآدم سمث المصارف وسيلة من وسائل تضخيم الأنشطة المنتجة لرأس المال, وإن التكامل يكون من خلال احلال الأوراق النقدية محل المعادن لتسهيل النقل وتسريع التداولات, وعد هاملتون أيضاً الأوراق النقدية بديلاً شرعياً للمعادن, طالما كانت المصارف تصدرها "فهي مستحقة عند الطلب بدون أي شرط, وتكون جاهزة للدفع في أي وقت"[2], أجاب هاملتون في تقريره عن الذين يريدون استخدام وجود مصرف شمال الولايات المُتحدة الأمريكية كمصرف مركزي بدلاً من انشاء مُؤسسات أُخرى, فقد اعترفت وزارة الخزانة بأن مصرف شمال الولايات المُتحدة الأمريكية قد وفر الخدمات لصالح الأُمة أثناء مرحلة الكونفدرالية, ومع ذلك, فهو الآن لديه دستور رسمي إلا إن رأس ماله محدود لا يتجاوز مليوني دولار, وفضلاً عن ذلك عد هاملتون إن مصرف شمال الولايات المُتحدة الأمريكية كان للربح الخاص فقط, وعلى الرغم من الاعتراف بذلك فإنه كان من المكونات الضرورية, وأشار بأن المصارف العامة, كانت دافعاً عاماً لحسم النجاح, وقال: "بأن مثل هذه المصارف لم تكن مجرد نمط للأملاك الخاصة, ولكن آلية سياسية ذات أهمية كبيرة للدولة", ولترسيخ الثقة لدى الناس, قال بأنه يجب على المصارف العامة أن لا تسمح بأن تأخذ الكل من خلال مجموعات النفع الخاص[3].

على الرغم من إن مقترح مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية سيكون مصرفاً عاماً, إلا إن هاملتون كان لا يريد مشاركة الحكومة في أن تكون المدير التنفيذي للمصرف, ولا لامتلاكه بالكامل أو أن يكون لها جزء رئيسي من الأُصول, وقال, "ما الذي يبارك الأُمة إلى الابد مع ثبات النجاح والتتابع المنتظم للمدراء؟ الاستقرار قطعاً,

(1) Annals of Congress, 1790, Report on a National Bank, pp. 2082-2111.
(2) Adam Smith, Op. Cit., p. 308.
(3) Broadus Mitchell, Op. Cit., pp. 90–91.

وإن شعور أصحاب المصالح الخاصة بالانجذاب كمالكين, في مدراء المصرف, تؤشر على ثبات حقيقة القطب, وإن ازدهار المؤسسة هو الضامن فقط والذي يمكن أن يعتمد دائماً على الإدارة"[1], ومع ذلك, فإنه كان يتوقع بأن الحكومة ستكون مساهمة في المصرف وستفحص الحالة المالية على قاعدة منتظمة[2].

4- مناقشات الكونجرس الأمريكي لدستورية المصرف:

تبنى الكونجرس الأول رسمياً تقرير هاملتون عن المصرف الوطني في جلسته الثالثة المنعقدة في كانون الأُول 1790م, ولم تكن في ذلك الوقت إمكانية لمعرفة ما كان يحدث في المجلس, كون إن معظم إجراءاته كانت سرية, والقليل الذي كان معروفاً يتمثل في أن إعلان تأسيس المصرف كان يتعلق بلجنة مجلس الشيوخ المؤلفة من كاليب سترونك"Caleb Strong" حاكم ولاية ماساتشوستس, وروبرت موريس "Robert Morris" حاكم ولاية بنسلفانيا, وفيليب سكايلر "Philip Schuyler" حاكم نيويورك, وبيرس باتلر "Pierce Butler" العضو عن ولاية كارولينا الجنوبية, وأُوليفر إلسوورث "Oliver Ellsworth" حاكم ولاية كونيتيكت, ودعمت هذه اللجنة دمج المصرف الأول في الولايات المُتحدة الأمريكية, ونتيجةً لذلك, أجازه المجلس في 20 كانون الثاني 1791م, ولم تكن المناقشات تسجل في ذلك الوقت, ومن الجدير بالذكر إن كل من سترونك, وموريس, وإلسوورث, وشويلر والد زوجة هاملتون كانوا من المساهمين في المصرف, فضلاً عن كونهم من المهتمين بالشؤون المالية[3].

وبعد كل ذلك, اعتقد هاملتون بأن مجلس النواب سيتبع مسار الكونجرس الأمريكي, في تمرير مشروع القانون بقليل من المناقشات, وعدها نهضة غير

---

(1) Ibid., p. 91.
(2) Harold Syrett, The Papers of Alexander Hamilton, Vol. 7, New York, Columbia University Press, 1963, p. 406.
(3) Bary Hammond, Banks and Politics in America from the Revolution to the Civil War, New Jersey: Princeton University Press, 1985, p. 115.

متوقعة, وفي يوم 31 كانون الثاني 1791م, تم ارسال لائحة المصرف إلى اللجنة إذ بدأت بمراجعته فقرة فقرة في اليوم التالي[1], وفي سياق ذلك, أشار عضو الكونجرس الأمريكي عن ولاية جورجيا جيمس جاكسون "James Jackson" بأن هناك خطأً جغرافياً يفصل بين مؤيدي المصرف ومعارضيه, وأعلن بأن كل نواب الجهة الشرقية هم لصالح المصرف, وكل نواب الجهة الجنوبية ضده[2], وكان جاكسون يمثل مصالح المزارعين وعارض قيام أي مصرف, وأعلن بأن ذلك سيدمر الدستور الحر للعالم الجديد, وقال: "ما الذي دفع آبائنا إلى هذا البلد؟ ألم تكن المؤسسات الكنسية والاحتكارات الإنكليزية والاسكتلندية؟ سوف نعاني من نفس المعاناة الموجودة في تلك البلدان, فبدلاً من أن نعطي الطرائق الممكنة لتشجيع زيادة المهاجرين للاستقرار بيننا؟ فإننا قد أسسنا الآن سابقة أمامنا, إذ لا يوجد قول حيث يجب أن نتوقف"[3], وعد جاكسون مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية بأنه تحالف لمصالح التجار وانه لن ينظر إلى كيفية مساعدة المزارعين, وأعلن بأن ذلك سيزيد من ديون البلد, وادعى أيضاً بأنه "سيحتكر أموال الشعب" وأنه سيخرق دستور مصرف شمال الولايات المُتحدة الأمريكية, وعندما وضع ويليام سميث حاكم كارولينا الجنوبية اقتراح يقضي بإعادة قانون المصرف إلى اللجنة لفحص عيوبه, كان جاكسون أحد الداعمين السبعة لهذا الاقتراح, ولم ينل الاقتراح الثقة, إذ صوت أربعة وثلاثون عُضواً ضده بينما صوت ثلاثة وعشرين مع الاقتراح[4].

ومع ذلك فإن الآراء الرئيسة التي عارضت المصرف لم تكن على قاعدة اقتصادية وقانونية, وعليه فإن سؤالاً يجب طرحه وهو: هل كان اقتراح هاملتون بإنشاء المصرف الوطني دستورياً؟ وللإجابة على ذلك, فإن العضو عن ولاية فرجينيا جيمس ماديسون الذي كان خصماً مُتحمساً للمصرف عام 1791م, قد بدء بحملة لحشد الآراء على المستويات كافة ضده في يوم 2 شباط 1791م, من خلال اعلانه بأن

(1) Broadus Mitchell, Op. Cit., p. 94.
(2) Annals of Congress, 1st Cong., 3d Sess., 1791, p. 1919.
(3) Bary Hammond, Op. Cit., p. 116.
(4) Ibid., p. 116; Broadus Mitchell, Op. Cit., p. 94.

دستور المصرف لم يعط الحكومة حق الشراكة في المصرف, وقال: "إنه يتذكر جيداً إن سلطة منح مرسوم الاندماج قد اقترحت ضمن الميثاق العام لكنها رُفضت"[1], إذ إن مرسوم المصرف, سيتجاهل الحكومة الفدرالية في تحديد السلطات ويتداخل مع حقوق الولايات الأمريكية, وكان ماديسون مُستاء حول امكانية اندلاع صراع بين مصالح الولايات والمصالح الفدرالية, وقال: "بأن ملاحظات اصدارات المصرف على أساس وطني ستتداخل مباشرة مع حقوق الولايات بالتحريم فضلاً عن تأسيس المصارف, وتداولات اصدارات مصارف الولايات الأمريكية"[2], وقال ماديسون على مقترح المصرف: "بأن صمت الدستور قد أدانها, وادانتها قاعدة التفسير الناشئة عن الدستور, وهي مدانة لميلها إلى تدمير بنود الدستور الرئيسة, وهي مدانة من خلال معارضة أصدقاء الدستور الذي يعتمد على الشعب, وهي مدانة من خلال النوايا الظاهرة من الأصدقاء الذين صادقوا على الدستور, وهي مدانة من خلال تفسير أهداف التعديلات التي اقترحها الكونجرس الأمريكي نفسه للدستور, وإنه يأمل بأنه سيتسلم الادانة النهائية من خلال تصويت هذا البيت"[3], وعليه فإن بنية الدستور وليس المصرف أصبحت القضية الرئيسة لماديسون.

استأنف حكام المصرف الأول للولايات المُتحدة الأمريكية قضيتهم على السلطة على النحو المنصوص عليه في المادة الأُولى من الدستور, القسم الثامن, والتي تخول الكونجرس الأمريكي اقتراض المال وفرض الضرائب وجمعها, وروجوا للمصرف كمصرف تجاري خاص وعام أو مصرف وطني, ولكن ليس كمصرف مركزي, وإنه سيخدم كعامل مالي للخزينة, ويصدر الأوراق النقدية الوطنية ويزود الحكومة بالائتمان, وقال النائب فيشر ايمز "**Fisher Ames**" مُتحدثاً بإسم حكام المصرف, بأن المصارف عرفت لتكون مفيدة للاقتصاد الحكومي والخاص, وقال:

---

(1) Broadus Mitchell, Op. Cit., p. 95.
(2) Annals of Congress, 1st Cong., 3d Sess., 1791, p. 1897; Bary Hammond, Banks an Politics in America, Op. Cit., p. 115.
(3) Bary Hammond, Op. Cit., p. 116.

"ربما إن الكونجرس الأمريكي سيعمل في النهاية ما هو ضروري بالاعتماد على الدستور, على شرط أن لا يكون مُتعارضاً مع حقوق الانسان الطبيعية", كون إن المصرف سيخدم بالدرجة الأساس هذا الهدف من خلال منحه للمدفوعات وحثه على تزويد الحكومة بالأموال, إذاً فقد كان لدى الكونجرس الأمريكي القوة والصلاحية لإنشاء المصرف[1], ودافع النائب عن نيويورك إلياس بودينوت " Elias Boudinot", أيضاً عن المصرف, وصرح بأن معظم معارضته لم تكن ضد المصرف نفسه, ولكن على قانون الدمج, وحث زملائه على التفكير بفائدة المصرف خلال الحرب, عندما أرادت الحكومة اقتراض أموال كبيرة ولم تحصل عليها سواءً من الأفراد أو من المصارف الصغيرة[2].

تمت إجازة لائحة القانون في يوم 8 شباط 1791م, من خلال تصويت تسعة وثلاثين صوتاً مقابل عشرين صوتاً وكانت أصوات ثلاثة وثلاثين من التسعة والثلاثين صوتاً الايجابية قد جاءت من ولايات نيويورك ونيوجيرسي وبنسلفانيا وخمسة عشر من العشرين صوتاً السلبية كانت من ولايات فرجينيا والكارولنيتين وجورجيا وأحد أصوات ولاية كارولينا الجنوبية كان لصالح المصرف, وأحد أصوات ولاية ماساتشوستس كان ضد المصرف, وإذا ما نظرنا إلى قاعدة الأصوات من خلال خطوط الأحزاب, نجد إن أحد عشر صوتاً للجمهوريين مؤيدة وستة أصوات للفدراليين غير مؤيدة[3], وهذا بحد ذاته يُعد تحولاً في صالح المصرف كون إن الجمهوريين كانوا يمثلون القاعدة الرئيسة التي تنطلق منها الأصوات المعارضة لإنشاء المصرف الوطني, وعندما تم ارسال اللائحة إلى الرئيس جورج واشنطن للمصادقة عليها, انتظر الرئيس جورج واشنطن أكثر من أُسبوعين للتوقيع عليها, ولم يكن يعرف ما إذا كان دستورياً أم لا, وسأل جيفرسون وهاملتون والمدعي العام الجنرال ادموند ريندولف "Edmund Randolph" عن رأيهم, وكان الثلاثة من أكثر الأعضاء

(1) Annals of Congress, Op. Cit., p. 1904; Broadus Mitchell, Op. Cit., p. 96.
(2) Broadus Mitchell, Op. Cit., p. 97.
(3) Bary Hammond, Op. Cit., p. 117.

البارزين في ادارته, وفي نفس الوقت فإن الرئيس جورج واشنطن لم يكن يعرف مواقفهم حيال المصرف, ولكنه كان يريد أن يكتب كل منهم رأيه ليتمكن من دراسته ويضع بعد ذلك فكرته, ومن الجدير بالملاحظة إن الرئيس جورج واشنطن انتظر اجابة كل من ادموند ريندولف وجيفرسون لمعرفة آرائهم حول ما إذا كان المصرف دستورياً أم غير ذلك ومن ثم أرسل إلى هاملتون لمعرفة إجابته[1].

شدد كل من ادموند ريندولف وجيفرسون, وفي اجابتهم للرئيس جورج واشنطن, على كلمة "ضروري" في بنود الدستور التي تعطي السلطة للحكومة "على منح كل القوانين الضرورية والمناسبة لحمل السلطات المتعددة على التنفيذ", ولم تعطها صراحة السلطة لإنشاء المصرف, وقال جيفرسون للرئيس جورج واشنطن: "بأن المصرف ربما يكون وسيلة, لكنه كان ايجابياً ولم يكن ضرورياً", وسأل "هل كان الدستور يقصد بذلك عزل الوسيلتين, أو كلاهما, أو أكثر أو أقل, وعليه يجب أن تكون للكونجرس السلطة لإيقاف معظم القوانين القديمة في مختلف الولايات, مثل قانون الوقف, وقوانين الاغتراب, وقواعد النسب, وقوانين التوزيع, وقوانين التوريث والمصادرة, وقوانين الاحتكار؟ لا لشيء لكنها ضرورة لا تضاهيها أي وسيلة أُخرى يمكن أن تبرر وجود مثل هذه القوانين المنهكة والتي شكلت دعامة لكل نظامنا التشريعي"[2], وقال جيفرسون أيضاً: "بأن المصرف سيكون احتكارياً بسبب بنوده التي تنص على أن حقوق المصرف تكون حصرياً تحت السلطة الوطنية", وكان جيفرسون مُتخوفاً جداً من اندماج المصرف والذي سيعطيه في المقام الأول سلطة اصدار القوانين لتلك الولايات[3].

أدرك هاملتون بأن رده على ادموند ريندولف وجيفرسون بخصوص مصرف النقد سيقنع الرئيس جورج واشنطن بالتوقيع على لائحة المصرف, وكان موقفه

(1) Broadus Mitchell, Op. Cit., pp. 98–99.
(2) Bary Hammond, Op. Cit., p. 117.
(3) Harold Syrett, Op. Cit., p. 110.

"بمنح كل السلطات للحكومة في سيادتها الطبيعية, والتي تتضمن, فرض الشروط, وحقوق توظيف كل الوسائل المطلوبة, لتحقيق العدالة للحصول في النهاية على السلطة, والتي لا تمنعها التقييدات والاستثناءات التي حددها الدستور, أو التي ليست لا أخلاقية, أو ليست نقيضة بصورة أساسية لأطراف المجتمع السياسي, وهذا يدل ضمنياً, فضلاً عن السلطات الصريحة, على تشكيل مفوضية فعالة كما في السابق"[1].

أقر هاملتون بأن سلطة تكوين الاندماج لم تكن مدرجة ضمن سلطات الكونجرس الأمريكي, ومع ذلك فقد منح الكونجرس الأمريكي ضمناً حُقوقاً "لمنح كل القوانين الضرورية والمناسبة للعمل على تنفيذ الصلاحيات السالفة الذكر التي منحها دستور حكومة الولايات المُتحدة, أو أي قسم أو مسؤول فيها"[2], ورد هاملتون على مخاوف جيفرسون المتمثلة بأن يصبح المصرف احتكارياً أو إنه سيرفض من قبل المصارف الموجودة في الولايات المُتحدة الأمريكية, قائلاً: "بأن لوائح المصارف الوطنية لا تمنع الولايات المُتحدة الأمريكية من بناء العديد من المصارف على قدر ما يريدون, ولذلك لن يكون هناك احتكار"[3].

وبعد أن قرأ الرئيس جورج واشنطن رد هاملتون حول دستورية انشاء مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول, وقع قانون اللائحة في يوم 25 شباط 1791م, وكان لدى هاملتون عوامل عدة تفضله على كل من رينولف وجيفرسون, إذ إن الرئيس كان واثقاً بأن المصرف سيكون عاملاً مُهماً ومُساعداً للحكومة من خلال إقراضها الأموال, وكان الرئيس جورج واشنطن ينظر إلى هاملتون بأنه على دراية كبيرة بقضايا المال والمصارف, إذ إنه ومنذ عام 1779م, قدم مشروع المصرف أربع مرات وكان أحد مؤسسي مصرف نيويورك, ومع ذلك, والأكثر أهمية, هو إن واشنطن كان واثقاً بأن هدف الدستور هو تأسيس حكومة عملية[4].

المبحث الثاني

---

(1) Ibid., p. 98.
(2) Broadus Mitchell, Op. Cit., p. 101.
(3) Harold Syrett, Op. Cit., p. 110.
(4) Broadus Mitchell, Op. Cit., pp. 99-100.

عمليات المصرف الأول وأنشطته في الولايات المُتحدة الأمريكية

1- تنظيمات وعمليات المصرف:

أُفتتح المصرف الأُول في الولايات المُتحدة الأمريكية يوم 21 كانون الأول 1791م, في فيلاديلفيا, وقد شغل أولاً, قاعة النجارين في الكستناء بين الشارع الثالث والرابع, ومع ذلك, ففي عام 1797م, تم نقله إلى الزاوية الثالثة بين شارعي الكستناء والجوز[1].

بَلغ احتياطي رأس مال المصرف (10) مليون دولار, والذي تم تقسيمه على (25) ألف سهم قيمة السهم الواحد (400) دولار, وقامت الحكومة بوضع (2) مليون دولار جانباً وأبقت الـــ (8) ملايين دولار متاحة للعامة, وكان استحقاق الدفع للمشتركين في غضون سنتين, نسبة 25% منها للسبائك (العملات الذهبية والفضية), ونسبة 75% للديون التي تُمولها حكومة الولايات المُتحدة الأمريكية بنسبة فائدة 6%, وخصصت هذه الاحتياطيات كاحتياطيات مصرفية, لأن الديون تسمح بإنشاء رأس مال كبير يكفي لتبرير اصدار الأوراق النقدية[2].

كان معظم المشتركين في أسهم المصرف تقريباً من التجار والحرفيين والسياسيين والمضاربين في الأوراق المالية العامة, وبلغ عدد المشتركين من أعضاء الكونجرس الأمريكي ثلاثين عُضواً, والذين كانوا يمثلون أكثر من ثلث الأعضاء, والنصف أو أكثر من العدد الذي صوت لصالح المصرف, وكان مصرف ولاية ماساتشوستس وولاية نيويورك وكلية هارفارد من المشتركين أيضاً, ومن الجدير بالملاحظة إنه عندما افتتحت الاشتراكات في صيف عام 1791م, وصل مبلغ تلك

---

(1) Bary Hammond, Op. Cit., pp. 125-126.

(2) Richard H. Timberlake, Monetary Policy in the United States: An Intellectual and Institutional History Chicago: University of Chicago Press, 1993, p. 6.

الاشتراكات إلى ثمانية ملايين دولار تمت اتاحتها للتداولات العامة في غضون ساعة[1].

اشترت الحكومة مبلغ (2) مليون دولار من أسهم المصرف, إذ سحبت الحكومة الفدرالية ألـــــــــ(2) مليون دولار على مفوضي الولايات المُتحدة والذين باعوا الأوراق المالية للحكومة في امستردام بالقيمة نفسها, ثم يتم ايداع المسودات (وهي عبارة عن شيكات يستفاد منها العميل دون إيداع مبالغ حقيقية) في المصرف, وسحبت بالمقابل قيمة الايداعات لدفع الأسهم, ويبدو أن شراء الأسهم كان من الأموال التي تم اقتراضها من أُوربا, ومع ذلك, فإن الحكومة الفدرالية لم تكن تريد صرف المسودات نقداً, إذ إن النقود التي تم شحنها من أُوربا سيتم إعادة شحنها مرة أُخرى لاستخدامها لأغراض أُخرى, واقترضت الحكومة مبلغ مليوني دولار من المصرف واستخدمت المبلغ لرفع المسودات عن المفوضين, وفي النتيجة النهائية سيكون لدى الحكومة مبلغ مليوني دولار من أسهم المصرف وفي نفس الوقت تقرض المصرف مليوني دولار, على الرغم من أن النقود من الناحية النظرية كانت مستحقة للمصرف إلا إنها لم تستخدم لشراء الأسهم, لكن بدلاً من ذلك تم استعادة الأموال من أمستردام لاستخدامها لهذا الغرض[2].

كانت مدة مرسوم المصرف عشرين عاماً, ولا يُسمح بتأسيس مصرف مشابه في خلال تلك المدة, وتم تحديد ديون المصرف لتكون من الايداعات حصراً, ولا يُسمح له بتجاوز مبلغ الأسهم, وفي تشرين الأول من عام 1791م, عقد مالكي الأسهم اجتماعاً لانتخاب المدراء, وصوتوا بنسب متفاوتة على أساس عدد أسهم كل منهم[3], وكان كل المدراء من ملاك الأسهم ومن مواطني الولايات المُتحدة الأمريكية, وتم اختيار خمسة وعشرون مُديراً: تسعة من ولاية بنسلفانيا وسبعة من ولاية نيويورك وأربعة من ولاية ماساتشوستس وواحد لكل من ولاية كونيتيكت وولاية

(1) Bary Hammond, Op. Cit., p. 123.
(2) Bary Hammond, Op. Cit., pp. 123-124.
(3) Broadus Mitchell, Op. Cit., p. 92.

مريلاند وولاية فرجينيا وولاية كارولينا الشمالية وولاية كارولينا الجنوبية وتم اختيار توماس ويلينك "Thomas Willing" مُديراً لمصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول, والذي كان رئيساً لمصرف شمال الولايات المُتحدة الأمريكية, إذ مارس عمله بين عامي 1791–1807م, وخلفه ديفيد لينوكس "David Lennox" رئيساً للمصرف للسنوات الأربع المتبقية من عمره[1].

على الرغم من إن المصرف كان يُدار بشكل خاص من قبل المدراء الذين عملوا وكلاء ماليين للخزانة, إلا إنه منح مدفوعات الفوائد على الديون العامة, واستقبل الاشتراكات بالأوراق المالية الحكومية, ودفع رواتب الموظفين الحكوميين وساعد في جباية السندات الجمركية, والتعامل في أسواق التبادلات الخارجية للخزانة, وكان مُستودعاً رئيساً للأموال الحكومية, ويمكنه اصدار النقود الرسمية لمساعدة الحكومة الوطنية في تلبية متطلبات مدفوعاتها, وكان هذا المصرف يعمل أيضاً كمصرف تجاري خاص وعام ويفتح سجلاته لمفتش الخزانة لفترة لا تتجاوز مرة واحدة كل أُسبوع[2].

ومن الجدير بالإشارة, إن هاملتون اقتبس الكثير من بنود قانون مصرف إنكلترا عام 1694 عندما طور المشروع الخاص بمصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول عام 1791م, فعلى سبيل المثال, كان هناك تَشابُهاً في الأقسام التي تتعامل مع عمليات تسديد النقد بالمسكوكات, وإن كل من مصرف إنكلترا ومصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول يسترد الاصدارات بالذهب عند الطلب, كما أن لوائح كل من المصرفين تمنع تجاوز الديون رأس المال ولن تسمح بتجارة السلع أو المساعدة المالية للحكومة بدون موافقة الهيئة التشريعية أو البرلمانية[3].

(1) Bary Hammond, Op. Cit., p. 125.
(2) Ibid., p. 6; Harold Syrett, ed., Op. Cit., p. 406.
(3) Harold Syrett, ed., Op. Cit., p. 237; Bary Hammond, Op. Cit., pp. 129-130.

كان مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول يمثل الدائن والمدين للحكومة, وكان يؤمن الودائع للحكومة فضلاً عن الديون, ومع ذلك فقد كانت ودائع الحكومة أكبر من ديونها, كما إن عمليات الحكومة المالية خفضت الدين الوطني بصورة بارزة بنسبة حوالي النصف بين عامي 1804م و1812م, وهبطت حصص المصارف من الديون الفدرالية من (6,20) مليون دولار إلى (2,23) مليون دولار على مدى نفس الفترة, وبذلك تخلص المصرف من وظيفته كممول للائتمانات الحكومية[1].

وكان الدين الأول الذي منحه المصرف للحكومة, كما ذكرنا في أعلاه, له صلة مع اشتراكاتها برأس المال, ففي أيار عام 1792م, وعندما احتاجت الحكومة للمال لتمويل الحروب الهندية المتعددة, تعاقد هاملتون مع المصرف بدين قيمته (400) ألف دولار وبنسبة فائدة قدرها 5%[2], وبعد ذلك دخل وزير الخزانة أُوليفر وولكوت "Oliver Wolcott" الذي خلف هاملتون بمفاوضات مع المصرف لاقتراض مليون دولار, إلا إن المصرف لم يمنح الحكومة المبلغ المطلوب واكتفى بمبلغ (800) ألف دولار فقط وبنسبة فائدة 6% في ذلك الوقت, وفي نهاية عام 1792م, سنته المالية الأُولى, بلغت قروض المصرف للحكومة أكثر من (2,5) مليون دولار, وفي غضون أربعة سنوات من تاريخ افتتاح المصرف, كانت الديون الحكومية تشكل ما يقرب من ثُلثي رأس مال المصرف[3].

استخدم مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول الموقف الشعبي بصورة حذرة, بالمقارنة مع باقي مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية, ودفع حصص متواضعة بينما أظهرت قيمة أسواق السندات ارتفاعا قليلاً, ومن جانب آخر, فقد عرضت مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية أرباحاً ضخمة, وسندات بقيمة عالية[4], ومنذ بداية التعاون بين مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول ومصارف الولايات

---

(1) Richard H. Timberlake, Op. Cit., p. 9.
(2) John Holdsworth and Davis R. Dewey, The First and Second Banks of the United States Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1910, pp. 42-43.
(3) Ibid., p. 45.
(4) Richard H. Timberlake, Op. Cit., p. 9.

الأمريكية, قام مدراء المصرف بتعيين لجنة للتشاور مع اللجنة المماثلة في مصرف شمال الولايات المُتحدة الأمريكية مرة واحدة كل أُسبوع, ولم يكن المصرف يقصد التدخل بالأعمال الأُخرى, وقام المصرفان بوضع تسويات وملاحظات تبادل يومية, وعندما تم انشاء مصرف بنسلفانيا في عام 1793م, أصبح المصرف جُزءاً من تلك الترتيبات, وبحلول عام 1796م, تبنت المصارف الثلاثة رسمياً قاعدة تتعلق بالخصم ومسائل أُخرى[1].

كانت هناك شراكة موجودة بين فرع مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول في نيويورك ومصرف نيويورك حتى أنها كانت تقود إلى مشاكل اقتصادية بين المصرفين, وفي عام 1796م حصلت أزمة اقتصادية في أُوربا أجبرت مصرف إنكلترا على تأجيل مدفوعاته من المسكوكات, وشعر الأمريكيين بتأثيرات تلك الأزمة, ونتيجة لذلك اقرض مصرف نيويورك الخزانة (200) ألف دولار أمريكي من خلال اعطائه ائتمان ايداع للمبلغ المذكور, ومع ذلك, فإن وزارة الخزانة أرادت تلك الأموال لإيداعها في مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول, وبالتالي فإن مكتب المصرف تلقى الصكوك التي رسمتها وزارة الخزانة, وأصبح مديناً لمصرف نيويورك, وطلب مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول الدفع بالمسكوكات, ومع ذلك, فإن مصرف نيويورك لم تكن لديه تلك الأموال, وتحول إلى هاملتون للتوسط لدى أُوليفر وولكوت وزير الخزانة الجديد, وأقنع وولكوت بمساعدة مصرف نيويورك, ولكن في نفس الوقت قام بإلقاء محاضرة حول ضرورة وجود المسكوكات الكافية في اليد لمواجهة طلب المودعين, وقال فيما يتعلق بإثارة المسكوكات: "أنا أعتقد مع ذلك بأنه يجب الاعتماد أساساً على بيع الأسهم, وفي رأيي إن أي تضحية يجب أن تكون مفضلة للاستمرار بالوسائل المؤقتة"[2].

(1) John Holdsworth, O1p. Cit., pp. 40-41.
(2) Bary Hammond, Op. Cit., pp. 200-201.

عندما قدم الكسندر هاملتون مشروعه للمصرف الوطني, فإنه لم يضمنه فروعاً للمصرف, وفي الحقيقة, إنه كان معارضاً للفكرة على وجه التحديد, وكان يعتقد بأنه إذا ما انقسم المصرف فإنه سيضعف, واعتقد أيضاً بأن فروع مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول ستشيع وأن هناك منافسة من قبل مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية, وكان هذا صحيحاً وبشكل خاص بعدما أشار أميس "Ames" عضو الكونجرس الأمريكي إلى هاملتون بأن المصرف الوطني الجديد ومن خلال الفروع, يجب أن يأخذ كل مصارف الولايات الأربعة الموجودة, وأشار أميس بعدم الحاجة إلى مصرف نيويورك, ومصرف شمال الولايات المُتحدة الأمريكية الأول, ومصرف ماساتشوستس, ومصرف مريلاند, وكتب هاملتون في تموز 1791م قائلاً: "توجد لدي مخاوف بان مصارف الولايات ستصبح غير صديقة للولايات المُتحدة الأمريكية, بسبب الضغينة والمنافسة الكثيرة, وربما تصبح مصارف الولايات أداة خطرة بيد الحزبيين في الدولة"[(1)], في الوقت الذي صوت غالبية المدراء لصالح الفروع قبل افتتاح المكتب الرئيس في فيلاديلفيا, كتب هاملتون يوم 25 كانون الأول عام 1791م, بان "كل شؤون الفروع قد بدأت, واستمرت, وانتهت, ليس فقط بدون مشاركتي ولكن ضد حكمي"[(2)].

ومن الجدير الإشارة إليه, إن المصرف الأول للولايات المُتحدة الأمريكية كانت لديه ثمانية فروع, افتتحت أول أربعة فروع منها عام 1792م في بوستن "Boston", ونيويورك "New York", وبالتيمور"Baltimore", وشارلستون"Charlestown", تلتها فروع في نورفولك "Norfolk", وفرجينيا "Virginia", وفي عام 1800م في واشنطن "Washington"، وسافانا في جورجيا "Georgia" عام 1802م, وفي نيو اورلينز عام 1805م, ولم تصبح مصارف الولايات الأمريكية الموجودة فروعاً للمصرف الوطني, ودعمت مجموعة

(1) Bary Hammond, Op. Cit., p 126.
(2) Ibid., p. 200-201.

الأعمال المحلية مصارف الولايات الأمريكية ورفضت السماح لها بأن تصبح فروعاً لمصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول[1].

2- تحول المصرف إلى مصرف مركزي:

لم يكن هاملتون ولا أي أحد أيضاً يعتقد في ذلك الوقت بأن مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول سيصبح مصرفاً مركزياً, والمصرف المركزي كما هو معروف, وفضلاً عن وظيفته فانه يسيطر على تجهيز العملة وديون البلد, وعندما تم انشاء المصرف, وجد هاملتون وظيفته في البداية على إنه ايداعات حكومية ودائن للحكومة, ومع ذلك, فقد ذهب المصرف إلى أبعد من ذلك كونه دائناً عاماً لمصارف الولايات الأُخرى, ولم يكن لديه سجل الحكومة فقط, ولكن كل ما تسلمته الحكومة والتي كانت في البداية سندات مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية, إذ إن معظم تلك السندات كانت عبارة عن ودائع في مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول, ولذلك فإن التعاملات النقدية مع مصارف الولايات كانت حتمية, وعلى سبيل المثال, إنه إذا ما شعر المصرف الأول بأن تقييد الائتمان كان من أجله, فإنه يقوم وببساطة باسترداد أوراق بنكنوت الولايات بالسبائك, وإذا لم يكن لدى مصارف الولايات السبائك, فإنه سيقوم بتعليق تلك العمليات, ومن جانب آخر, فإنه إذا ما أراد تسهيل الائتمان وتوسيع تجهيز النقد, فإنه سيؤخر عوائد سندات مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية[2], وكان توجه مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية نحو سيطرة المصرف الأول على الائتمان مختلف, إذ وضعت المصارف المقاومة للتغيير ديون قليلة ودفعت ديونها باستثناء السيطرة على الائتمان, ومع ذلك, فإن المصارف المستاءة من السلطات والمتهورة, والمضاربة التي يمارسها المصرف الأول, قد انتظرت الفرصة لتدميره من خلال الدفع نحو عدم تمديد عمله لفترة أُخرى[3].

---

(1) Ibid., p. 127.
(2) Richard H. Timberlake, Op. Cit., p. 10.
(3) Bary Hammond, Op. Cit., p. 199.

3- إخفاق إعادة مرسوم مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول:

عندما أصبح جيفرسون رئيساً للولايات المُتحدة الأمريكية عام 1801م, استمر بانتقاد المصرف الأول وقام بمحاولات عديدة لإضعافه, فعلى سبيل المثال, في عام 1804م, قررت إدارة المصرف ترك الخدمات المصرفية وبيع كل سندات المصرف بالفائدة[1], وفي الوقت نفسه, قرر الرئيس ايداع بعض أموال الحكومة في مصارف الولايات, كون إن بنود مرسوم المصرف الأول لم تشتمل على شرط بأنه يجب ايداع كل أموال الحكومة بالمصرف, ومما عزز رأي جيفرسون هو انزعاج الشعب الأمريكي بسبب أن معظم ودائع الحكومة من الأموال في المؤسسة, إذ إن الصفقات الكبيرة من السندات كان يملكها الأجانب, وفي عام 1809م كانت نسبة السندات المملوكة للأجانب 70%, وكتب الرئيس إلى وزير خزانته, ألبرت جالاتين Albert "Gallatin" المدافع عن المصرف الأُول, قائلاً: "بأنه مع الأخذ بالاعتبار الثقل الكبير لممتلكات الشعب, إلاّ إن أسهم مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية كانت نسبة كبيرة منها مملوكة من قبل الأجانب"[2].

وفي كانون الثاني عام من 1809م, أي قبل ثلاث سنوات من انقضاء مرسوم المصرف, قام أصحاب الأسهم بإرسال رسالة إلى الكونجرس الأمريكي أعلنوا فيها بأن "من واجب الحكومة فضلاً عن أنفسهم ولمقتضيات التجارة العالمية تقديم الذريعة المناسبة لتمديد المرسوم", وقد أكدوا في رسالتهم بأن انتهاء صلاحية مرسوم المصرف الأول ستؤدي إلى "إتلاف الآلية المالية التي وفرها المصرف من جباية ومدفوعات عامة الناس, فضلاً عن إن سحب (10) ملايين دولار من رأس مال المصرف سيتسبب بسلسلة من الارتباكات للتجارة والتجار في البلد"[3], ونتيجة لذلك تذبذبت مواقف أعضاء الكونجرس الأمريكي بشأن إعادة المرسوم السابق ومناقشة هذه المذكرة أو الاحتجاج بالمصالح المالية الحكومية التي تسلمتها من المصرف, إذ

---

(1) Irwin Unger, These United States Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1989, p. 193.
(2) John Holdsworth, , Op. Cit., pp. 40-41.
(3) Ibid., pp. 40-41; Bary Hammond, Op. Cit., p. 209.

إن الحالة المالية للدولة جيدة خلال الثلاثة عشر عام كون إن الحكومة كانت تمتلك نسبة من الأسهم, وكان لها فوائد من ديون المصرف المختلفة بنسبة 6% والتي كانت مقسمة على الأسهم بمتوسط نسبته حوالي 8%, وعندما باعت الحكومة أسهمها, بلغت أرباحها أكثر من (650) ألف دولار, وبحسب المساهمين, فإن المصرف أثبت بأنه مؤسسة لا يُمكن الاستغناء عنها في مساعدة الحكومة والمحافظة على ثقة الناس والائتمانات في الداخل والخارج من خلال تقديم قروض بلغت ملايين الدولارات وبنسبة فائدة تصل إلى 5 و 6%[1].

اتضح إنه من السابق لأوانه ومن غير الحكمة بالنسبة للمساهمين في المصرف الأول جلب قضية إعادة المرسوم إلى الكونجرس الأمريكي في عام 1808م, ففي الواقع إن جالاتين قد كتب إلى رئيس المصرف, توماس وينك "Thomas Wink" في تشرين الثاني عام 1807م يطلب منه التريث في عرض القضية إلى ما بعد انتخاب الرئيس المقبل لجعل مسالة إعادة المرسوم غير سياسية كاحتمال[2], ومن المتناقضات, إن جالاتين الجمهوري أصبح الأكثر اخلاصاً للمصرف الأول في مجموعة ادارة جيفرسون, وكان من نتيجة ذلك, مواجهته المزيد من المعارضة من قبل أعضاء حزبه بل أكثر مما واجهه هاملتون في عام 1791م من المعارضين, ورفض كل من الكونجرس الأمريكي ومجلس الشيوخ إعادة تشريع المصرف الأُول حتى عام 1810م, وفي كانون الثاني من العام نفسها, تمت احالة الموضوع إلى لجنة الكونجرس الأمريكي والتي ردت في صالح التجديد في التاسع عشر من شباط[3], وفي 7 نيسان عام 1810م, تم تقديم اللائحة للاستمرار بوجود المصرف لعشرين عام أُخرى, ولأجل حث الكونجرس الأمريكي على تمرير تلك اللائحة, أجرى جالاتين بعض التعديلات في المرسوم, تمثلت بدفع المصرف اكرامية للحكومة مقدارها

(1) John Holdsworth, Op. Cit., p. 73.
(2) Bary Hammond, Op. Cit., p. 209.
(3) John Holdsworth, Op. Cit., pp. 40-41.

(1.250) مليون دولار, فضلاً عن إن المصرف سيقرض الحكومة اشعارات لمدة ثلاثة شهور, أي مبلغ من المال لا يتجاوز خمسة ملايين دولار بنسبة فائدة لا تزيد عن 6%, وسيدفع المصرف للحكومة نسبة فائدة 3% على كل ايداعاتها التي تتجاوز ثلاثة ملايين دولار لكل عام, وتمت مناقشة جميع بنود اللائحة من قبل اللجنة في يوم 13 نيسان عام 1810م, إلا إنها لم تُقدم للتصويت[1].

تم تقديم مذكرة الإعادة للمرة الثانية من قبل مدراء المصرف الأول يوم 10 كانون الأول من العام نفسه, أي قبل ثلاثة أشهر فقط من انتهاء صلاحية المرسوم الأول, وكانت هذه المذكرة تشبه إلى حد كبير الأُولى, وفي الوقت نفسه كان المصرف مُنهكاً من الخدمات والأرباح الحكومية, وتنبأ بالخيارات الاقتصادية إذا ما تم رفض التجديد[2], واضطر المدراء في هذا الوقت ومن أجل ضمان تمديد إعادة المرسوم الاستناد على قاعدة إن المصرف الأول للولايات المُتحدة الأمريكية أدى دور المصرف المركزي, وأكدوا بأن المصرف سيكون "الحارس العام للائتمان التجاري من خلال منعه للتوازن التجاري في مختلف الولايات من انتاج أي نقص في العملات, وتحاشي الضرر الذي سينتج من جراء ذلك, وإنه سيرعى ويحمي المؤسسات المصرفية للولايات, ويكون مُساعداً لها عندما تواجه ضَغطاً غير مُتوقعاً"[3].

وفي كانون الثاني من عام 1811م, تم تنشيط مناقشات الإعادة في كل من غرفتي الكونجرس الأمريكي, وفي الرابع والعشرين منه تم تأجيله "إلى أجل غير محدود" في مجلس النواب من خلال تصويت خمسة عشر إلى ستة عشر[4], ومع ذلك تم اقتراح اصلاح اللائحة وتجديد المرسوم في مجلس الشيوخ في 5 شباط 1811م, إذ هاجمه هنري كلاي "Henry Clay" حاكم ولاية كنتاكي "Kentucky" بصورة غاضبة, وعلى الرغم من وصفهم للمصرف بأنه مصرف مركزي, قام مدراء المصرف بحذف كلمة "مركزي" عمداً لينسجم مع مرسوم التأسيس الأول, فضلاً عن

---

(1) Ibid., p.78.
(2) Ibid., pp. 80-81.
(3) Richard H. Timberlake, Op. Cit., p. 10.
(4) Bary Hammond, Op. Cit., p. 210.

تحاشي الاعتراضات المتوقعة, وبالفعل اعترف كلاي بأن المصرف الأول مصرف مركزي موجود وبالإمكان مطالبته باستخدام التقييد بدلاً من الترخيص, وأشار بأن مرسوم المصرف كان بالأصل مصرفاً وطنياً, وكان الهدف منه مساعدة الخزانة في الوظائف المالية ولا شيء أكثر, وأعلن كلاي قائلاً: "لمن المسخرة بأنه أسوء من الاستيلاء, هو تأسيس (مؤسسة) بجسد قانوني ومن ثم تمديدها إلى أهداف أُخرى غير قانونية, وأقول لهذه المنظمة, بأننا لم نعطيكم الترخيص بالخصم واصدار الأوراق لتنظيم التجارة, كلا لا توجد لدينا كتب ســـــابقة لمثل هذا النوع, ولكن يمكننا أن نعطيكم السلطة لجباية العوائد, بينما هي احتلت ذلك, وربما تعمل كل شيء أيضاً"[1].

استمرت مناقشة اللائحة في مجلس الشيوخ لمدة عشرة أيام وركزت بالأساس على مسألتين: دستوريته ومنفعته, فأما مسألة الدستورية فهي نفسها كما في أي وقت, ولكن وببساطة, فإنه لا يوجد بند في الدستور يَسمح بصراحة باندماج المصرف, وعليه كانت مسألة النفعية مقلقة إلى حد ما, إذ بين المعارضين للمصرف بأنه كان غير ضروري, كونه لم يفعل شيء يذكر للحكومة الفدرالية التي عجزت مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية عن فعله, وإن الحجة الأكثر أهمية بالنسبة لهم, هي إن معظم المساهمين, وبنسبة 75% منهم كانوا من الأجانب, وهذا فرض "مشاكل شاقة ومهينة على البلد", بحسب رأيهم[2].

تحدى كل من جلاتين وجونثان فيسك "Jonathan Fisk" الأعضاء الجمهوريين عن ريف ولاية نيويورك, الآراء المعارضة للمصرف, ودافع جلاتين, كما كان يدافع هاملتون عام 1791م, بأن الدستور لم يمنع اندماج المصرف الوطني, وأشار بأن المصرف كان مُفيداً جداً للحكومة من خلال محافظته على أموال الناس, وتحويله للمدفوعات الكافية للحكومة ويساعد في جباية العوائد, وكان يزود الحكومة بالأموال

(1) Annals of Congress, 11th Cong., 3d Sess., 1811, pp. 212-213.
(2) Bary Hammond, Op. Cit., pp. 215–218.

القصيرة الأمد, إذ جعل من غير الضروري زيادة الديون المستحقة, وعلى الرغم من إن جلاتين اعترف بأن مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية يمكن أن تدير أموال الحكومة بدون مصاعب, إلا إنه أكد بأن المصرف الأول للولايات المُتحدة الأمريكية هو المكان الأكثر أمناً من مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية كونه مسؤولاً بصورة مركزية عن كل الايداعات في فروعه المنتشرة[1], وفي معرض رد جلاتين على الانتقادات الموجهة للمساهمين الأجانب, حذر وزير الخزانة بأنه إذا تمت تصفية المصرف فإن ممتلكات الأجانب في المصرف البالغة (7,200) مليون دولار سيتم دفعها لهم, وعلى العكس من ذلك, فإنه إذا ما تم تجديد المرسوم, فإن المصرف سيرسل إلى الخارج أســـــــهما نسبة فائدتها حوالي 8,5% فقط[2].

قام فيسك بإيضاح وسائل المصرف من خلال اظهار ما يعنيه للاقتصاد, وبين بأن صادرات البلد في عام 1791م, أي عندما تم تأسيس المصرف, كانت (18) مليون دولار فقط, ارتفعت في عام 1804م إلى (76) مليون دولار, وكان من أسباب ذلك الارتفاع المثير في عوائد التصدير هو النشاط المتزايد في خلق رأس المال والترويج الذي قام به مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول, وحذر فيسك أعداء المصرف بأن كتلة تجارة البلد تجري الآن إلى الأوراق الوسطى, رافق ذلك اختفاء فعلي لخزين السبائك, وإذا لم تتم إعادة التجديد, فإن ما يقرب من ثلث ألـــــــ (50) مليون دولار من متوسط التوزيع في البلد سيتم تدقيقها, وستتلقى كل أوراق الائتمان ضربة مهلكة[3], وبعد الاستماع للآراء المؤيدة والمضادة لتجديد مرسوم المصرف الأول, صوت مجلس الشيوخ يوم 20 شباط عام 1811م, فكانت نتيجة التصويت متعادلة بسبعة عشر صوتا مقابل سبعة عشر صوتا, بعدها قرر نائب الرئيس جورج كلنتون "George Clinton", الذي كان مُعادياً لجالاتين وماديسون الادلاء بصوته ضد تجديد المرسوم[4].

---

(1) Richard H. Timberlake,, Op. Cit., p. 11.
(2) John Holdsworth, Op. Cit., p. 75.
(3) Ibid., p. 91.
(4) Ibid., p. 97.

ومن الجدير بالإشارة أن نُلاحظ أن بعض الداعمين والمعارضين للمصرف في عام 1811م, كانوا في بداية عام 1791م من الفدراليين الذين كانوا تحت قيادة هاملتون, ودعموا المؤسسة الجديدة, والجمهوريين أمثال جيفرسون وماديسون, وفيميانتيان كانوا من المعارضين للمصرف, وبحلول عام 1811م, تغيرت المعادلة بحيث إن الجمهوريين الذين كانوا في السلطة عبروا خطوط الحزب عندما جاءوا للتصويت على المصرف ودافعوا عن التجديد, فيما عارضه بعض الفدراليين, ومن الملاحظ أعلاه إن كلاي الجمهوري كان من المعارضين لتجديد المرسوم, إلا إنه أصبح رائداً في تقديم مقترح انشاء مصرف الولايات المُتحدة الثاني خلال انتخابات عام 1832م[1], وعلى الرغم من إن جيفرسون لم يرغب بوجود المصرف الأُول فضلاً عن عدم رغبته بالمصارف عموما قال إنه جاء للقبول بوجودها, وفي رسالته إلى جون آدامز"John Adams" في عام 1814م, والمعروف عنه أنه أيضاً كان ضد المصارف, قال, "إني أرتدي الحماس ضد هذه المؤسسات وفتح تأسيس مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية, وأنا أستهجن هوس قبيلة المروجين للمصرف"[2], لقد كان ماديسون العدو الأول للمصارف, أما الآن فهو يدعم وجودها على الأرض لاسيما وإن الكونجرس الأمريكي قد اعترف بها على مدى السنوات العشرين الماضية, وفي رأييه هي سابقة تم تأسيسها الآن لإعادة تجديد المرسوم, وإنها مسالة غير متصلة بالدستور, وكان لوزير الخزانة جالاتين نفوذاً على جيفرسون وماديسون, الأمر الذي أضفى بعض الليونة على مواقفهما المعارضة للمصرف[3].

وكان السؤال هو: هل دعمت مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية والمنظمات التجارية إعادة تجديد مرسوم المصرف الأول؟ والجواب هو أن اثنين من الخبراء الرواد في مجال التاريخ المصرفي في الولايات المُتحدة الأمريكية أخذوا بوجهات نظر

(1) Bary Hammond, Op. Cit., p. 210.
(2) John Holdsworth, Op. Cit., p. 67.
(3) Bary Hammond, Op. Cit., p. 210.

متعارضة, فالبروفسور كان جون هولدز وورث "John Holdsworth" أشار بأن عموم مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية والمنظمات التجارية دعمت تجديد مرسوم المصرف الأول, والتمس مدراء مصرف نيويورك من الكونجرس الأمريكي التجديد في كانون الثاني عام 1811م بالنيابة عن المصرف الأول وإن أربعة من مصارف الولايات المُتحدة الأمريكية في فيلاديلفيا ومصرف بنسلفانيا ومصرف شمال أمريكا ومصرف فيلاديلفيا ومصرف الميكانيكيين والمزارعين دعموا اعلان القرار بقولهم: "إن الواجبات العامة ستشهد مضايقات كبيرة إذا ما حصل توقفاً بالمؤسسات المالية"[1].

وتحدثت وفود الصناعيين وأصحاب الورش ومجموعة التجار, وكلاهما من فيلاديلفيا, نيابة عن المصرف الأول, وحذروا إنه من دون المصرف, فإن الاقتصاد سيعاني من عجز الائتمان والذي سيقود بدوره إلى ركود عام[2], ومن جانب آخر, فإن البروفسور براي هاموند "Bray Hammond" اتخذ موقفاً مُغايراً فقد بين إن اتحادات الأعمال ومصارف الولايات قد عارضت تجديد المرسوم في حين إن مصالح المزارعين قد دعمته[3], وسواءً الداعمين أو المعارضين لإعادة المرسوم فإنهم غالباً ما يعتمدون على منحهم الفائدة سواءً كانوا مزارعين أو رجال أعمال, وعلى العكس من ذلك وعلى سبيل المثال, فإن كلاي كان قد صوت ضد إعادة المرسوم, في حين إنه كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باتحاد الأعمال ولديه مصالح خاصة في مصرفي كنتاكي, وإن السناتور صاموئيل سميث "Samuel Smith" حاكم مريلاند كان مصرفياً غنياً وتاجراً, صوت أيضاً ضد إعادة المرسوم[4], ونفس الشيء بالنسبة لرجل الأعمال جون يعقوب استور "John Jacob Astor" من نيويورك, والذي لم يكن لديه استخدام في مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول بسبب رفض

(1) John Holdsworth, Op. Cit., p. 83.
(2) Ibid., p. 87.
(3) Bary Hammond, Op. Cit., p. 212.
(4) Bary Hammond, p. 211.

المصرف اقراضه فقام بإغلاق حسابه, وكان في الوقت نفسه مستثمراً في أسهم مصرف الولاية[1].

إن معادلة التصويت ضد المصرف الأول في مجلسي النواب والشيوخ كان من خلال صوت واحد, ولسوء الحظ إن أعداء المصرف عملوا أفضل من مؤيدي المصرف للحصول على مبتغاهم, كما إن مدراء المصرف أظهروا القليل من العاطفة السياسية, وبغض النظر عن توظيفهم اللوبي الغير مؤثر, فإنهم لم يفعلوا شيئاً يُذكر ازاء انقاذ المصرف, وبدا إنهم يريدون الانتهاء من كل شيء وبسرعة لإيجاد طرق أُخرى لجمع المال, وكان المساهمين أكثر مسؤولية من أصحاب الأُصول, إلا إن الكثير منهم كانوا من الأجانب وعلى الأغلب من بريطانيا العظمى, الأمر الذي زاد من صعوبة مناقشة تجديد المرسوم, كما إنها تمت في نفس الوقت الذي كانت فيه الولايات المُتحدة الأمريكية تعاني من مشاكل ثقيلة مع بريطانيا العظمى والتي أدت فيما بعد إلى حرب عام 1812م, وكان الاعلام والشعب الأمريكي قد انتقد بصورة حادة ومؤثرة الطريقة البريطانية التي تم بموجبها اجبار البحارة على ترك السفن الأمريكية, وعليه فإن خصوم التجديد استخدموا الشعور المعادي لبريطانيا لمصلحتهم عندما أشاروا بأن المصرف الأول هو نسخة من مصرف بريطانيا[2].

وبعد ذلك, طلب المصرف الأول من الكونجرس الأمريكي التمديد لمدة سنتين لتصفية أُصوله, وأرسل طلباً إلى لجنة كلاي التي رفضته على أساس عدم دستوريته, وأكد كلاي بأن سبب الرفض كون إن المرسوم في الأصل لم يكُن دستورياً وإن التمديد سيكون غير دستورياً أيضاً, وتم بيع فروع المصرف إلى المصارف المحلية المُشكلة حديثاً[3], وأغلق المصرف الأول أعماله في 3 آذار 1811م, وتم تعيين أُمناء لتصفية أُصوله يوم 14 آذار 1811م[4], وبعد ذلك بقليل كسب ستيفن جيرارد

(1) Ibid., Op. Cit., p. 213.
(2) Ibid., pp. 223-224.
(3) Ibid., p. 225.
(4) John Holdsworth, Op. Cit., pp. 98–100.

"Stephen Girard" محامي مساهمي المصرف دعوى السيطرة على عمليات المصرف, وبحلول 11 تشرين الثاني 1811م تحرك نحو الاستثمار في مصرفه المحلي والذي عُرف بمصرف ستيفن جيرارد, وفي أيار من عام 1812م, اشترى مكتب مصرف الولايات المُتحدة الأمريكية الأول في فيلاديلفيا وأدارها كمؤسسة مالية غير مدمجة[1].

الخاتمة والاستنتاجات:

توصل البحث في نهايته إلى النتائج الآتية:

1- عدم وجود ادراك حقيقي لدى الكثير من الساسة الأمريكيين في ذلك الوقت لأهمية المؤسسات المالية، ولاسيما المصرف الوطني, وقد تجسد ذلك من خلال المعارضة التي أبداها أُولئك السياسيين وعلى رأسهم رئيس الولايات المُتحدة الأمريكية توماس جيفرسون.

2- لم تقتصر المعارضة على السياسيين فقط وإنما تعدى ذلك إلى الكثير من قطاعات الشعب الأمريكي, مثل التجار والصناعيين والمزارعين, وتجسد هذا في نسبة المشتركين المحليين التي لم تتعدى نسبة الـ 25% فيما بلغت نسبة المشتركين الأجانب 75%, وإن المساهمين الأجانب مثل نسبة كبيرة منهم البريطانيين, وهذا يقودنا إلى استنتاج آخر, هو إن البريطانيين يدركون أهمية المصارف في تنمية رأس المال كون إن النواة الأُولى لمثل تلك المؤسسات ظهرت في بريطانيا والتي تمثلت بمصرف إنكلترا.

3- إن السياسيين الأمريكيين لم يتعلموا من المصاعب التي مروا بها أثناء حروب الاستقلال, ولاسيما ضعف التمويل بسبب عدم وجود مؤسسة مالية تنهض بأعباء متطلبات تلك المرحلة.

4- إن الساحة السياسية الأمريكية لم تخلو من رجال الاقتصاد الذين تصدوا لمحاولات اجهاض فكرة انشاء المصرف الوطني, ومن أبرز أُولئك الرجال الكسندر

(1) Bary Hammond, Op. Cit., p. 226.

هاملتون الذي وضع اللبنة الأُولى لاقتصاد يعتمد بالأساس على مؤسسات مالية تأخذ على عاتقها تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

5- مع مرور الوقت ترسخت قناعة لدى الكثير من معارضي انشاء المصرف الوطني عن أهمية وجود مثل هكذا مؤسسة, وهذا ما لاحظناه من خلال تغير معادلة المؤيدين والمعارضين, فأصبح الكثير من الجمهوريين المعارضين لفكرة انشاء المصرف الوطني من المؤيدين له, وهذا ما شهدناه في مناقشات الكونجرس الأمريكي بشأن تجديد مرسوم المصرف الأول.

6- برزت أهمية المصرف من خلال النمو المتسارع لرأس المال الناتج عن عوائد التصدير, إذ ارتفعت نسبة رأس المال خلال ثلاثة عشر عام من عمر المصرف إلى أكثر من 400%, ويبدو إن هذا كان أحد أسباب التغير في معادلة التصويت عام 1811م, والتي انتهت بفشل تجديد المرسوم بسبب نجاح المعارضين في استثمار الأوضاع السياسة الراهنة آنذاك, ولاسيما الخلاف مع بريطانيا في حشد الآراء ضد التجديد للمصرف الوطني, ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد, بل ظهرت الحاجة الملحة لإنشاء مصرف آخر في الولايات المُتحدة الأمريكية على غرار المصرف الأول.

References:

1. Adam Smith. (1937). **The Wealth of Nations, Edwin Cannan**, New York, Random House, Modern Library Edition, p. 304.
2. Annals of Congress, 11th Cong., 3d Sess., 1811, pp. 212-213.
3. Annals of Congress, 1790, **Report on a National Bank**, pp. 2082-2111.
4. Annals of Congress, 1st Cong., 3d Sess., 1791, pp: 1897, 1919
5. Bary Hammond. (1985). **Banks and Politics in America from the Revolution to the Civil War**, New Jersey: Princeton University Press, p. 115.

6. Bary Hammond. **Banks in Politics in America**, Op. Cit., p. 115.
7. Broadus Mitchell, Op. Cit., p. 88.
8. Broadus Mitchell. (1962). **Alexander Hamilton The National Adventure 1788-1804** ,New York, pp: 21-22.
9. Harold Syrett. (1963). **The Papers of Alexander Hamilton**, New York,Vol. 7, Columbia University Press, 1963, p. 406
10. Harold Syrett. (1965). **The Papers of Alexander Hamilton**, Vol. 8, Columbia University Press, pp. 218.
11. Irwin Unger. (1989). **These United States Englewood Cliffs**, New Jersey: Prentice Hall, p. 193.
12. John Holdsworth and Davis R. (1910). **Dewey, The First and Second Banks of the United States Washington, DC**: U.S. Government Printing Office, pp
13. :42-43.
14. Mansel G. Blackford and K. Austin Kerr. (1986). **Business Enterprise in American History Boston**, pp: 74-75.
15. Raymond H. Robinson. (1973).**The Growing of America: 1789-1848**, Boston, p: 3.
16. Richard H. Timberlake. (1993). **Monetary Policy in the United States: An Intellectual and Institutional History Chicago**: University of Chicago Press, p. 6.

The establishment of the first bank in the United States of America 1791-1812 AD

Ahmed Mahmoud Alou Al-Samarrai*
Idris Namis Daham Al Douri**

*** Prof. Asst./ History Department/ College of Education/ Samarra University.**
**** Lect. / History Department/ College of Education/ Samarra University.**

Fouad Qahtan Rajab Al Douri***

Abstract

When the Europeans arrived to America at the end of fifteenth century, they took advantage of the natural resources and imposed their strict economic regulations on the European colonists, especially Britain, which imposed an economic system on its colonies. It prevented the issuance of currency, exporting and importing any product without obtaining a royal decree authorizing it to do so. As a result of this policy and after a series of events, the colonies announced the rebellion against the British Crown in 1775 A.D. Those colonies fought a war against British forces, but the colonial forces were not sufficiently organized and lacked funding, as the revolutionaries did not have the sufficient financial means and in spite of this, the revolution won and the need to establish a financial institution that undertakes to organize the economic affairs of the country emerged. President George Washington entrusted this task to Alexander Hamilton, who prepared a report in which he proposed the establishment of a national bank and sent it to Parliament on December 14 of 1790 A.D. Congress studied this proposal and passed it after lengthy discussions that continued for weeks on February 8, 1791 A.D. Keywords: relations, militarism, politics.

Keywords: USA, First Bank, War of Independence, George Washington.

*** **Directorate General of Education of Salahuddin Governorate / Ministry of Education / Republic of Iraq**